

الديمقراطية التشاركية دعامة فعالة للنهوض بالتنمية المحلية بالجزائر

Participatory democracy is an effective pillar for promoting Algeria's local development

1- زينب بليل.

Zineb Bellil

جامعة مصطفى اسطنبولي

معسكر (الجزائر)

Zineb.bellil@univ-mascara.dz

1- نوال بن قلووش *

Nawal benkellouche

جامعة مصطفى اسطنبولي

معسكر (الجزائر)

Nawel.benkellouche@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2022/12/17 تاريخ القبول: 2023/01/21 تاريخ النشر: 2023/12/30

ملخص:

تنمية المجتمعات المحلية تعود أساسا إلى مجموع السياسات والبرامج والجهود التي تتبناها الهيئات المحلية والتي تستهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبذلك يتضح أن التنمية المحلية البناءة هي تلك التنمية التي تتأسس على مدى تحقيقها للشراكة المجتمعية وهو بدوره ما يتطلب وجود مجتمع ديمقراطي مفتوح يكرس فعلا مقومات الديمقراطية التشاركية باعتبارها مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية التشاركية؛ التنمية المحلية؛ المجتمع المحلي؛ المجالس المحلية المنتخبة؛ المبادرة المحلية.

ABSTRACT:

Community development is mainly a result of the whole range of policies, programmes and efforts adopted by local and social bodies aimed at improving economic and social conditions. Thus, it is clear that constructive local development is based on its achievement of community partnership, which in turn requires an open democratic society that effectively enshrines the foundations of participatory democracy as an essential component of human development.

Keywords: Participatory democracy; Local development; Civil society
Elected local councils; People's participation.

* المؤلف المرسل: زينب بليل



مقدمة:

المشاركة الشعبية الفاعلة مقوم جوهري من مقومات التنمية المحلية باعتبار هذه الأخيرة تشكل نهجا للتسيير القاعدي المعبرة حقيقة عن الانشغالات العميقة للمواطن المحليين فالتنمية المحلية البناءة هي تلك التنمية التي تحمل في طياتها تكريسا لمبدأ المناصفة وتكافؤ الفرص، مستندة على مبادئ الحوكمة المحلية والتدبير التشاركي للشأن المحلي والعدالة الاجتماعية والشفافية، هي رهانات حتمت الزامية رفع التحدي من طرف السلطات العامة الجزائرية البحث عن السبل الكفيلة بالتجسيد العملي للديمقراطية التشاركية كأداة للتسيير المحلي وإعادة الثقة في المنتخبين المحليين وإرساء دعائم الحكم المحلي الراشد والرقى بالأداء المحلي للجماعات الإقليمية وفواعل المجتمع المدني لدع عجلة التنمية المحلية عبر مختلف أقاليم الدولة خاصة في ظلّ التوجهات الجديدة لتنمية مناطق الظلّ ومناطق الهضاب العليا. دعم وجود ترسانة قانونية خصّ بها المشرع الجزائري ترسيخ أسس الديمقراطية التشاركية في إدارة الشأن العام على رأسها دستور 2020 غير أنّ الوقائع العملية كشفت عن وجود العديد من التحديات التي تحتاج إلى معالجة بمختلف الأبعاد القانونية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية والتي تعدّ بمثابة جهود مشبّعة لجهود ترسيخ معالم الديمقراطية كآلية ناجعة لتدبير وإدارة الشأن العام المحلي. إذا كانت الديمقراطية التشاركية تركز مفهوم المبادرة المحلية الفاعلة في بلورة مقترحات السياسة المحلية ففيمّا تكمن الضمانات الكفيلة بترسيخ الديمقراطية التشاركية كدعامة لتشييد تنمية محلية بناءة؟

محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة أعلاه تم اعتماد الفرضيتين

الموالتين:

- الديمقراطية التشاركية مدخل بديل لتعزيز الحوار البناء بين المنتخبين المحليين والمجتمع المحلي (مجال صنع القرار واسع).
- الديمقراطية التشاركية أساس حوكمة قرارات السياسة المحلية وجودة الأداء المحلي.

أُعدت مجموعة من المناهج العلمية استنادا لمتطلبات موضوع الورقة البحثية منها: المنهج الوصفي الذي تجلّى توظيفه على مستوى الاطار النظري الذي خصّ التعريف بالديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية ورصد ركائز كل على حدى، كما أستعمل المنهج التاريخي من خلال الإشارة الموجزة لإرهاصات تبلور مفهوم الديمقراطية التشاركية، كما تمّ استخدام منهج دراسة الحالة بحكم أنّ الدراسة سلّطت الضوء على واقع الجماعات الإقليمية في الجزائر البحث في سبل تفعيل دورها في التنمية المحلية انطلاقا من الديمقراطية التشاركية، بالإضافة الى الاستعانة بالاقتراب القانوني على اعتبار أنّه تمّ الارتكاز على قوانين الجماعات الإقليمية (القانون البلدي 10-11 والقانون الولائي 07-12 وكذا دستور 2020).

المبحث الأول: مدخل معرفي

نظرا لأهمية دراسة وتحديد المفاهيم في أي بحث علمي خصص هذا الجزء لمعالجة كل من مفهوم الديمقراطية التشاركية ومفهوم التنمية المحلية، بحيث تعتبر الديمقراطية التشاركية آلية من آليات إشراك المواطنين بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير شؤونهم العامة، فحين أن التنمية المحلية بمفهومها العام تقوم على مجموعة من العمليات والنشاطات الوظيفية التي يكون الهدف الأساسي منها النهوض والارتقاء في كافة مجالات الحياة وبنشاط المجتمع المحلي، ونظرا لهذه الغاية المشتركة بينهما اهتم الباحثين والمفكرين بضرورة تفعيل دور المواطن المحلي في إدارة الشأن المحلي من خلال المشاركة في صناعة القرارات المحلية.

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية

عالج المطلب الأول من المبحث الأول للورقة البحثية تسليط الضوء على الديمقراطية التشاركية وأهم مستلزمات نجاح تطبيقها كنظام للحكم والتسيير، وهو ما تناولناه الفرعين المواليين على الترتيب:

الفرع الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية

باعتبار الديمقراطية التشاركية مصطلح مركب لا بد من تحديد مدلولها اللغوي ثم الإصلاحي ومن ثم التوصل إلى مفهوم الإجرائي:

أ-المدلول اللّغوي: يعتبر مصطلح الديمقراطية التشاركية مصطلح مركب من كلمتين الديمقراطية والتشاركية، أما الديمقراطية فهي كلمة قديمة في القاموس السياسي تعود إلى اليونانية وهي مكونة من مقطعين الأول **demos** وتعني الشعب،

والثانية **kratos** وتعني الحكم، وعليه فكلمة ديمقراطية تعني حكم الشعب، أما اللفظ الثاني أي التشاركية مشتق من لفظ المشاركة أي المساهمة فهي تعبر في فلسفة اللغة عن وجود نوع من التواصل بين طرفين نظرا لميزات ترابطية تجمع بينها، فالتشاركية تعكس الإيجابية في نظام العلاقات¹.

ب- التعريف الاصطلاحي: على الرغم من تعدد التعاريف التي تناولت الديمقراطية التشاركية من الناحية الاصطلاحية وهذا التعدد راجع إلى اختلاف وجهات نظر الباحثين والمفكرين إلا أنها اتفقت على أن الفرد هو العنصر الأساسي في المشاركة في عملية صنع القرار، إذ عرفها الفيلسوف الأمريكي "جون ديوي" بأنها: "مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية، حيث يشارك الفرد في رسم وصنع السياسات في هذه المؤسسات واتخاذ القرارات والتفاعل معها"².

على العموم يشير مفهوم الديمقراطية التشاركية إلى مجموعة الإجراءات والوسائل والآليات التي تتيح للمواطن الانخراط بشكل مباشر في تسيير الشؤون العامة، أي مشاركة المواطنين في القرارات التي لها تأثير مباشر على الشأن العام³.

ت- التعريف الاجرائي: الديمقراطية التشاركية بأنها: "مساهمة وإشراك المواطن في صنع واتخاذ القرارات المحلية التي تمس الشأن العام المحلي وبالأخص تحقيق التنمية المحلية، من خلال مجموعة من الآليات التشاركية التي تسمح له بالاقتراح والنقاش والمشاركة، بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ المشاريع المحلية وقيمتها".

الفرع الثاني: مرتكزات الديمقراطية التشاركية

تعتبر الديمقراطية التشاركية أحد أشكال تقاسم وممارسة السلطة بهدف تدعيم مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات السياسية، ولتحقيق ذلك فعليا تعتمد على آليات مختلفة ولعل أهم آلية تكمن فيما يعرف بالقرار المشترك، ويجب الإشارة إلى عناصر أخرى تعتبر كدعامة أساسية في تفعيل مشاركة المواطنين وتمثل فيما يلي:

1 -نادية درقام، "الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بالتنمية المحلية"، مجلة أبعاد، مختبر الأبعاد القمية للمتحوالات الفكرية والسياسية بالجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2019، ص 10.

2-محمد العجاتي وآخرون، من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، ترجمة نوران أحمد، القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، 2011، ص 03.

3- بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية؛ عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 53.

1- الآليات الإجرائية:

لتجسيد الديمقراطية التشاركية هناك عدة آليات إجرائية نذكر منها:

أ-المعلومة (الإعلام): تضع الإدارة تحت تصرف المواطنين بصورة مباشرة مجمل أعمالها وأنشطتها من خلال نشر المعلومات لتسهيل عليهم الاطلاع على المعلومات التي تهمهم، ولكي تكون المعلومات نافعة وفعالة يجب أن تتمحور حول مستلزمات التنمية¹، هذا كمرحلة أولية لإنجاح الفعل التشاركي فهذا الإجراء أداة هامة للحوار بين الإدارة والمواطن يضمن التواصل بين مختلف أطراف العملية السياسية، وتأخذ وسائل الإعلام والاتصال في هذا المجال عدة أشكال كالإشهار حول اجتماعات المجالس المحلية التداولية، أيضا فتح المجالس المحلية لأبوابها بشكل يسمح لها بالتعريف بمشاريعها ومناقشة مختلف المواضيع المحلية، إتاحة الفرص للمواطنين للتعبير عن انشغالاتهم، اللجوء إلى البث المباشر لاجتماعات المجالس المحلية²، ويجب الإشارة إلى أن الحق في الإعلام هو ميزة من ميزات المجتمع الديمقراطي أين يكون الإعلام والحوار الاجتماعي حقين مكفولين للجميع، وتنتضح أهمية الإعلام كإجراء في كونه يؤثر على مبدأ المشاركة، فغياب الأول يؤثر على الثاني.

ب-الاستشارة:هي التعبير القانوني عن الرأي المعبر عنه فرديا أو جماعيا، اتجاه سلطة إدارية، هي وحدها المؤهلة لاتخاذ القرار بشأن الموضوع محل الاستشارة، وتأخذ الاستشارة على العموم نوعين هما الاستشارة الإلزامية والاستشارة غير إلزامية، فالأولى تكون ملزمة بموجب نص ملزم لمعرفة رأي جهة معينة مختصة قبل اتخاذ القرار، أما الثانية فهي لا تقيد الإدارة بالرأي الصادر عن الهيئة الاستشارية مما يمكنها من سلطة التعديل³.

فالاستشارة هي عبارة عن إجراء سابق عن اتخاذ القرار من خلاله تطلب الإدارة رأي المواطنين الذين يبدون اهتماما بمسألة اتخاذ القرار من دون أن تكون

1 محمد سمير عياد، "الديمقراطية التشاركية ومنطق حقوق الإنسان"، مجلة أكاديميا، العدد 02، 2014، ص 68

2 نادية درقام، مرجع سبق ذكره، ص 15

3 سليمة غزلان، "علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري"، أطروحة دكتوراه، تخصص القانون العام، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 3، 2010، ص. ص 138-139.

مرغمة على التقيد بها، ويعتمد اتساق الاستشارة بنسبة عالية على نوعية المعلومة المسبقة¹، وتعمل الجماعات المحلية باعتبارها أحد أطراف تحقيق التنمية المحلية بإعلام المواطنين بالمشاريع وتطلب منهم آراءهم حولها فيأخذ المواطن موقع الملاحظ وعليه تعمل الجماعات المحلية على توجيهه آراءها وخياراتها وقراراتها وفقا لما يراه الملاحظون (المواطنين)².

ج-التشاور: تقترح الإدارة إطلاق حوار مع المواطنين وهي ملزمة باعتماد نتائجه عند اتخاذ القرارات ويمكن اعتبار التشاور بمثابة أداة توفيقية بين المصالح المتضاربة³، هذا من جهة ومن جهة أخرى يسمح للمواطن المساهمة في عملية صنع القرارات العامة وهو ما يندرج ضمن الإجراءات الكلاسيكية للمشاركة، ويمارس في شكل اجتماعات عامة ضمن المرحلة الأولى لعملية اتخاذ القرار ويظهر خاصة على المستوى المحلي من خلال إشراك المواطن في صنع القرارات التي تدخل في نطاق المنطقة التي يقطن فيها.

د-التعاون: يتم بموجب طلب من الإدارة بإشراك المواطن في بلورة مقترحات عملية اتخاذ لتتسنى عملية الخروج بالبديل الذي أثبت أفضليته من مجموع البدائل المقترحة.

هـ-الاستفتاء المحلي: يعتبر من أحدث آليات مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي ويضمن بالمقابل اتساع قاعدة المشاركة السياسية إلا أن هذا الإجراء على الرغم من كونه أكثر فاعلية غير أن تطبيقه يكون مكلفا على الإدارة المحلية من الناحية التنظيمية فاقصر الأمر على القرارات المصيرية كتعديل الدساتير.

و-الميزانية التشاركية: تعتبر هذه الآلية أرقى صور الديمقراطية التشاركية فهي عبارة عن انتقال من التشاور إلى مستوى الاشتراك الفعلي في صياغة الميزانية المحلية، حيث يقرر من خلالها الأشخاص العاديين كيفية تخصيص جزء من الميزانية المحلية وهذا بعد التشاور بينهم وبين أعضاء المجالس المحلية، وبهذا يتم

1 محمد سمير عياد، مرجع سبق ذكره، ص 68.

2 نادية درقام، مرجع سبق ذكره، ص 16

3 محمد سمير عياد، مرجع سبق ذكره، ص 68

تحديد الأولويات وإنجاز المشاريع ذات المنفعة وبالأخص الاستثمار في الأشغال العامة.

ر-تقديم العرائض: يعتبر هذا الإجراء أيضا كآلية من آليات التي تمنح للمواطنين إمكانية تقديم عريضة إلى السلطات المختصة على غرار البرلمان من أجل عرض مشروع تعديل أو اقتراح قانون¹.

ن-النقاش العام: هو عبارة عن وسيلة إعلام سابقة عن اتخاذ القرار تتجسد من خلال التزام الإدارة من جهة بنشر المعلومات الخاصة بالمشروع المراد القيام بإنجازه، ومن جهة أخرى تمكين المواطنين لإبداء ملاحظاتهم التي قد يكون لها تأثير نظرا لأهميتها البالغة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وعليه وهو فتح نقاش عام حول موضوعات محلية أو جهوية أو وطنية يتم فيها رصد آراء المواطنين حول برنامج أو موضوع معين وإشراكهم في صنع السياسات العامة.

2- الآليات التأسيسية:

تتميز هذه الآليات بالطابع المحلي ويمكن تحديدها فيما يلي²:

أ-مجالس الأحياء: مصطلح حي يشير إلى جزء تتكون منه المدينة بحيث يكون لكل حي مجلس يجتمع قاطنيه حول مسائل تهمهم ولها علاقة مباشرة بهم فيناقشون ويتحاورون ويقترحون برامج بموجبه يشاركون في اتخاذ القرارات مع السلطات المعنية أي تأخذ هذه المجالس موقع حلقة الاتصال بين سكان الحي والإدارة المحلية فيجتمعون على الأقل مرتين في السنة من أجل القضايا التنموية التي تهمهم.

ب-مجالس الشباب: يوجد هذا النوع من المجالس في العديد من الدول يكون على مستوى المحافظات وعلى المستوى الوطني يمثل أكبر شريحة في المجتمع وقد يكون وجودها إلزاميا في بعض دول العالم، تعمل هذه المجالس للتواصل فيما بينها وإبداء آرائهم وطرح مشاكلهم بالإضافة إلى التعبير عن مطالبهم واحتياجاتهم.

1 بهلول سمية، قارس بويكر، "دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 05، العدد 02، 2019، ص ص 167-168.

2 الأمين شريط، "الديمقراطية التشاركية الأسس والأفاق"، مجلة الوسيط، الجزائر، العدد 06، 2008، ص ص 30-31.

ج-ورشات العمل الفئوية:تتعلق أساسا بالمستفيدين من المرافق العمومية يجتمعون للمناقشة والحوار وإبداء آرائهم وتوصياتهم.

د-الندوات العلمية:وهي آلية تأسيسية مطبقة ليس في كل دول العالم تتمثل في لقاء عدد من المواطنين للحوار والنقاش المباشر مع خبراء بعد تحضير معمق وشامل لموضوع الندوة وينتهي هذا النقاش بإصدار تقرير يتضمن قرارات وتوصيات اللجنة.

هـ-الشبكات المحلية للأترنت:تعتمد اغلب دول العالم على الإجراءات خاصة مع التطور التكنولوجي فتعمل العديد من المؤسسات العمومية والسياسية على إنشاء مواقع الكترونية وصفحات في مواقع التواصل الاجتماعي خاصة بها تعرض من خلالها برامجها وأنشطتها والمقابل تكون كمجال لتلقي الاقتراحات وآراء المواطنين.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية

انطلاقا من كون التنمية المحلية السبيل نحو تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف الأقاليم، فمما تكمن الركائز الكفيلة بتحقيق ذلك، والفرعين المواليين عالج ذلك:

الفرع الأول: التعريف بالتنمية المحلية

أ. المدلول اللغوي:

يعتبر مصطلح التنمية المحلية من المفاهيم المركبة بحيث يتكون من التنمية ويقصد بها النماء والكثرة والعمل على إحداث النماء¹، "فالتنمية عملية مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفرادها من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد"²، أما المحلية فهي مذهب تقضي كل ما هو محلي أي يتصل بمنطقة جغرافية محددة نسبيا أو بجماعة صغيرة ويقوم نظام حكم اللامركزية على أساس الاهتمام بالجماعات المحلية.

1 ابن منظور، معجم لسان العرب المحيظ، المجلد 03، بيروت: دار العرب، د.ت.ن.، ص 725.

2 محمد شفيق، التنمية الاجتماعية دراسة في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1993، ص 19.

ب. المدلول الاصطلاحي:

لقد حظي مفهوم التنمية المحلية باهتمام الباحثين الأمر الذي نجم عنه تباين وجهات النظر وتعدد التعاريف إلا أن أغلبها تركز على أن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية وهي إشراك الفرد المحلي والاهتمام بالموارد البشري ومتطلباته. عرّف "محي الدين صابر" التنمية المحلية على أنها "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة، ويقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية، يرمي لإحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائماً على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعاً في كل المستويات عملياً وإدارياً"¹:

في حين يعرفها الدكتور أحمد رشيد بأن التنمية المحلية هي "دور السياسات والبرامج الحكومية التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه على المستوى المحلي، تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات من خلال تحسين نظام توزيع الدخل"².

بناءً على التعاريف السابقة فالتنمية المحلية يقصد بها: "لك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية تحقيقاً لتكاملها في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، حيث تقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية"³.

1 عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001، ص 184.

2 رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، القاهرة: المكتبة الجامعية، 2002، ص 16.

3 جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص 71.

أ. التعريف الاجرائي:

بالاستناد على ركائز التنمية المحلية من العنصر البشري، الإقليم، فيمكن تقديم تعريف إجرائي للتنمية المحلية "على أنها أسلوب إداري يعمل على مواجهة مشكلاته بما يحقق الإنماء الاقتصادي، يعتمد أساسا على سكان المجتمع المحلي أنفسهم باعتبارهم الأقدر على التعبير عن احتياجاتهم ومشكلاتهم بغرض خدمة المجتمع، تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، ويمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى الوحدات المحلية في مختلف المجالات".

الفرع الثاني: مقومات التنمية المحلية

إذا كانت التنمية الشاملة تشير الى تلك العملية الجذرية المعقدة والمستمرة والمتواصلة والتراكمية التي تمر بمراحل وتحتاج لتضافر الجهود الوطنية فإن التنمية المحلية بدورها تحتاج للتخطيط المحلي وتحديد المشاكل وترتيب الأولويات لأجل الخروج بخيارات تحمل في طياتها تنمية متوازنة تتماشى مع خصوصية كل إقليم وتكرس مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، وبناءا على ذلك فإن مقومات التنمية المحلية تتخلص في كل من:

- كفاءة الهيئات المحلية والتي تتجسد من خلال مدى قدرتها على توفير مواردها المالية بشكل مستقل ذاتي وتغطية نفقاتها، فالاستقلالية المالية ضمانة للاستقلالية في ممارسة الاختصاصات على مستوى الإقليم.
- الخصوصية المحلية مؤشر أو بالأحرى ركيزة هامة في وجود استثمارات وبرامج تتماشى وخصوصية الإقليم وهو بدوره ما يتطلب قيادة أفراد المجتمع المحلي للمجالس المحلية بشكل يمكنهم من استغلال الإمكانيات المحلية لتلبية حاجيات المجتمع المحلي¹.

- الكفاءة العلمية²: فقوة وصلابة وتوازن جهاز الإدارة المحلية مصدرها كفاءة المنتخب المحلي وكذا أعضاء المجالس المحلية فلا بد من وجود فريق عمل

1 فضيل إبراهيم مزاري، "إشكالية التنمية المحلية في الجزائر قراءة للتحديات والمتطلبات"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 05، العدد 01، جوان 2018، ص-ص: 156-157.

2 المرجع نفسه، ص 156.

محليّ ذو كفاءة عالية بمسائل الإحصاء والتخطيط وامتلاك رؤية تنموية والتمتع بثقافة المشروع الاقتصادي وعلى اضطلاع بالمشاكل التي يعاني منها السكّان المحليّون بما يمكن في نهاية المطاف من التشخيص الدقيق للشأن المحليّ.

- المبادرة المحليّة الفاعلة: حيث تعدّ ركيزة جوهرية من ركائز التنمية المحليّة باعتبارها تعكس وجود مشاركة شعبية فاعلة في بلورة مقترحات السياسة العامة المحليّة، كما تعبّر عن وجود دور لمؤسسات المشاركة السياسية في تأطير مساهمة ومشاركة المواطن المحليّ في طرح خيارات تخصّ إدارة الشأن العام.

البناء التصاعدي للمشاريع التنموية: بمعنى لا بدّ أن تبادر الهيئات المحليّة برسم وتقديم البرامج التنموية المحليّة بشكل يجعلها تتوافق والخصوصية الجغرافية للمنطقة وكذا خصوصية البيئة المجتمعية علما أنّ كل منطقة أو إقليم يختلف من الموقع الجغرافي ومن حيث الموارد، من حيث الكثافة السكانية، طبيعة النشاط الرئيسي للمنطقة، وهي مؤشرات وجب مراعاتها خلال عملية اتخاذ القرارات المحليّة.

المبحث الثاني: التنمية المحليّة بالجزائر بين متطلبات الديمقراطية التشاركية والرهانات العملية

تحسين المستوى المعيشي من خلال رفع نصيب الدخل الفردي من الدخل الوطني الإجمالي وتحسين القدرة الشرائية وتحقيق الرفاه الاقتصادي هي غايات التنمية باختلاف أبعادها بما في ذلك التنمية المحليّة، بلوغ ذلك تطلب من الدولة الجزائرية تبني خيار الديمقراطية التشاركية كآلية لتسيير الشؤون العامة بصيغة تضفي إلى التوافق بين التوجهات العامة للدولة والمطالب المجتمعية، وهو ما تطلب تسطير العديد من استراتيجيات العمل التي دعمتها ترسانة قانونية هائلة تكّرس الديمقراطية التشاركية خصوصا في ظلّ وجود مجموعة من الإشكالات التي تعترض هذه الجهود، هي نقاط يتم التفصيل فيها من خلال المطلبين المواليين:

المطلب الأول: واقع التنمية المحليّة بالجزائر

تطبيق الديمقراطية كآلية لتسيير الشأن المحليّ والرقى بمستوى الأداء الوظيفي للجماعات الإقليمية وإحداث قفزة نوعية في مستوى التنمية المحليّة يتطلب بالدرجة الأولى التشخيص الدقيق لواقع التنمية المحليّة بالجزائر حتى تسهل فيما عملية رصد الحلول الكفيلة بترسيخ مؤشرات الديمقراطية التشاركية كتقنيات فعالة

لإدارة الشأن العام وإشباع الحاجات العامة للسكان المحليين، هي نقاط وأخرى يتم التفصيل فيها من خلال الفرعين الموالين على الترتيب:

الفرع الأول: معطيات عملية حول التنمية المحلية بالجزائر

طالما جسّد موضوع تشييد تنمية محلية بناءة نابعة فعلا من صميم البيئة المجتمعية حلقة هامة لدى السلطات العامة من خلال سعيها الدؤوب للقضاء على الفوارق الجهوية في مستويات التنمية، وقصد تجسيد ذلك عمدت الدولة الجزائرية الى برمجة العديد من القانونية الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية والتي تصب كلّها في سياق الرقي بميكانيزمات تسيير الشأن المحلي وتحسين جودة الأداء المحلي وذلك بالموازاة مع تعزيز دور البلدية في تسيير الشأن المحلي باعتباره قاعدة نظام اللامركزية في الجزائر، بناءا على ذلك سوف يتم تسليط الضوء على بعض المعطيات العملية حول المراحل التي شهدتها التنمية المحلية بالجزائر:

معلوم أنّ الدولة الجزائرية عرفت جملة من التغيرات دفعتها الى تغيير منهجها التنموي فبعدما كانت الدولة المسؤول الوحيد عن التخطيط بالاعتماد على الربيع النفطي كمحرك أساسي استنادا لمبدأ الدولة الضابطة أصبح الاتجاه نحو تبني اللامركزية وتقوية دور الجماعات الإقليمية بوجه عام والبلدية بوجه خاص بحكم أنّها القاعدة الإقليمية للدولة والمؤسسة الأكثر احتكاكا بالمواطن وتشكّل تطبيقا وتدعيما لمبادئ الديمقراطية من خلال اشراك المواطن في رسم السياسة المحلية¹، اذ تعدّ المخططات التنموية البلدية شكلا ومظهرا من الأدوات التنموية التي عمدت من خلالها الدولة الجزائرية الى الاشراك الفعلي للجماعات الإقليمية في رسم المخططات التنموية والتي تشمل كلّا من المخططات البلدية للتنمية (PCD) حيث تصنّف من أهمّ المخططات المحلية أكثر استعمالا منذ سنة 1974 اذ تختص بإحصاء وتسجيل مختلف جوانب الاستثمارات وكذا المشاريع المعدة لصالح تنمية البلديات في اطار التوجهات الوطنية²، وكذا مخطط شغل الأراضي POS الذي يعتبر مخطط تفصيلي يحدّد طرق شغل الأراضي يعده رئيس المجلس الشعبي البلدي على ضوء المخطط

1 عادل أنزارن وانتصار عربوات، "دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 03، العدد 02، 2018، ص 62.

2 قديد ياقوت وآخرون، "المخططات البلدية للتنمية ودورها في التنمية المحلية"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 03، 2015، ص 234.

التوجيهي للتهيئة والتعمير **BDEU** حيث نصّ القانون رقم 90-29 على أنّ هذا الأخير يشكّل أداة للتخطيط والتسيير الحضري يحدّد التوجهات الأساسية للبلديات المعنية¹.

بالإضافة الى المخططات القطاعية للتنمية **PCD** والذي تسند مهمة تحضيره للمجلس الشعبي الولائي أين يعدّ مخطط للتنمية يتم من خلاله ضبط الغايات وكذا البرامج والوسائل المعبّنة من طرف الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية.

استنادا على ما ورد وجب الإشارة الى أنّ كلّاً من المخططات البلدية للتنمية **PCD** وكذا البرامج القطاعية غير الممرّكة **PSD** تندرج ضمن نفقات التجهيز غير الممرّكة التي تخصصها الدولة لصالح الجماعات الإقليمية، "وعليه يتّضح أنّ التنمية المحلية لا يقتصر قيامها على البرامج ذات الطابع المحلي بل هناك العديد من البرامج ذات الطابع الوطني سطرتهها الدولة الجزائرية تهدف بالدرجة الأولى لدعم جهود التنمية المحلية نذكر منها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (2010-2025) والذي ركّز على مجموعة من التحديات أهمّها التحدي الديمغرافي المرتبط بالسكان وتحديات سوق العمل وكذا التحدي الاقتصادي المتعلّق بتنافسية وتأهيل الأقاليم².

على نحو آخر ما دام الحديث عن برامج التنمية المحلية لا بدّ من الإشارة الى البرامج التنموية ذات الطابع الاقتصادي التي رسمتها الدولة الجزائرية لدعم عجلة التنمية على رأسها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)³، وصولاً الى برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019).

¹ القانون رقم 90-29، المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، المتعلّق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية، العدد 52، 02 ديسمبر 1990، المادة {16}.

² نور الدين حاروش ورفيقة حروش، "التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص-ص: 490-491.

³ نبيل بوفليج، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبّقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013، ص 48.

البرامج المخصصة لتنمية مناطق الهضاب العليا هي الأخرى جسدت حيّزا هاما ضمن البرامج والمخططات الموجّهة للرقى بمستويات التنمية المحلية، أين انطوت هذه البرامج الموجهة لولايات الجنوب وولايات الهضاب العليا على مبالغ مالية هامة في سبيل خلق استثمارات هامة بهذه الأقاليم تمويلا للتنمية وخلق مناصب شغل دائمة لسكان المجتمع المحلي¹.

الى غاية 10 فيفري 2020 طرحت قضيّة تنمية مناطق الظلّ وذلك بناءا على التعليمات الاستعجالية لرئيس الجمهورية القاضية بضرورة تقليص الفجوة الحاصلة في مستويات التنمية بين مناطق الوطن وتوفير العيش الكريم من أجل الوصول الى مساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع²، "خصوصا وأنّ هذه المناطق طاردة للسكان لغياب البنى التحتية من شبكات الطرق البلدية والمسالك الريفية الى الربط بشبكات الكهرباء الريفية والغاز الطبيعي، نقص أو انعدام المياه الصالحة للشرب، تغتقر للمرافق الصحية والتعليمية وان وجدت فهي غير مجهزة، هي كلّها مؤشرات أضفت الى غياب عدالة الإقليم وخلل في التوازن الإقليمي"³.

الفرع الثاني: المعوقات التي تجابه التنمية المحلية بالجزائر

بالمقارنة مع البرامج والمخططات التنموية التي رصدتها الدولة الجزائرية لدفع عجلة التنمية المحلية والنهوض بالمستوى الاجتماعي وكذا تحقيق الرفاه الاقتصادي بالمجتمع المحلي، إلا أنّ المؤشرات العملية كشفت عن وجود العديد من الاختلالات والمشاكل المتباعدة المعطيات والخلفيات لا زالت تنصدر الواجهة، وفيما يلي أبرز مظاهرها: "

- غياب الارتباطات الاقتصادية فيما بين الأقاليم فالقطاع الريفي له خصوصيته الاقتصادية وكذا القطاع الحضري والقطاع السياحي بالنسبة للبلديات الواقعة على الشريط الساحلي أو المناطق الأثرية، فالنشاط الزراعي له

1دراجي عيسى ومركان محمد البشير، "اسهامات الحكومة من خلال المجالس الوطنية لدعم التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع القرن الواحد والعشرين"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص 14.

2وردة حدوش وسامي بسة، "ماهية مناطق الظلّ وقراءة وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص 10.

3المرجع نفسه، ص 11.

مدخلاته فهو بحاجة الى تسويق مخرجاته، والصناعة التقليدية تحتاج الى تاريخ اقتصادي والنشاط السياحي له خصوصيات وكذا متطلبات غيره كقطاع اقتصادي، بمعنى لكل إقليم بيئة استثمارية معيّنة وطبيعة النشاط الاستثماري لا ينبغي أن يبقى منعزل عن القطاعات الأخرى فلا بدّ من مراعاة التشابك والتسلسل الحاصل بين حلقات التنمية المحليّة للقضاء على التفاوت الجهوي في التنمية.

- لا يزال الفقر والتمهيش والافتقار للهياكل القاعدية من حقّ في السكن اللائق والكهرباء والمؤسسات التعليمية والمرافق الصحيّة وخدمات النقل وغياب الأمن المائي وعدم تكافؤ الفرص في الحصول على مناصب عمل (سكّان المناطق البترولية) وقائع تسيطر على الوضع العام في الكثير من المناطق بإقليم الوطن خاصة ما تعلّق بمناطق الهضاب العليا والجنوب الكبير.

- وجود العديد من المناطق الريفية وشبه الريفية والجبالية على هامش النسيج العمراني للمدن والتي أطلق عليها اسم "مناطق الظل"¹.

- الإجراءات البيروقراطية المعقّدة التي تعدّ أهمّ عائق يواجه الاستثمار المحليّ خصوصا وأنّ التنمية الاقتصادية تتطلب حجم كبير من الاستثمارات والتي تتوقف بدورها على تحتاج حجم كبير من المدخرات.

- ضعف مؤسسات المشاركة السياسية الأمر الذي أدى تراجع المبادرة المحلية مع العلم أنّ قانون البلدية الساري المفعول رقم 10-11 قد كرّس إمكانية اطلاع المواطنين على مداولات المجلس الشعبي البلدي وذلك ضمن نصّ المادة {14}²، كما حتّ على مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية تشكّل الإطار المؤسّساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري³.

- الركود الذي تعرفه القطاعات الحيوية للتنمية المحليّة والمتمثلة في الزراعة والسياحة عل أنّ التنمية المحليّة هي حسيّلة ثلاث حلقات مترابطة ومتسلسلة حضرية، ريفية، سياحية.

¹ نور الدين حاروش ورفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 503.

² القانون رقم 10-11، المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلّق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37،

03 يوليو 2011، المادة {14}، ص 08.

³ المرجع نفسه، المادة {11}، ص 08.

- غياب البعد البيئي ضمن أجندة عمل برامج التنمية المحلية علما أنّ البيئة تعتبر المنبع الرئيسي للموارد التي تمّول المشاريع التنموية باختلافها، وبالتالي التنمية لا تتوقف عند حدود البحث عن الموارد التي تحتاجه برامج التنمية المحلية بل وجب مراعاة الحفاظ على هذه الموارد واستغلالها بطريقة عقلانية تتوافق وحاجيات المشروع، هذا من جهة ومن جهة أخرى لا بدّ من الأخذ في الحسبان مبدأ المناصفة بين الأجيال من خلال العمل على اشباع الحاجات العامة بأقلّ تكلفة وأسرع وسيلة ممكنة وأفضل جودة وصيانة نصيب الأجيال القادمة.

- مشكل التمويل المالي الذاتي اذ تعتمد الجماعات الإقليمية بالجزائر على الإعانات التي تقدّمها الدولة جراء ضعف قدرتها على توفير الموارد الالية الكافية لتغطية نفقاتها المحلية وممارسة اختصاصاتها بطريقة مستعجلة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى الاعتماد في تمويل برامج التنمية على عائدات المحروقات التي لا تعرف الاستقرار في أسعارها وهو ما يحول دون تشييد تنمية محلية بناءة في ظلّ الاقتصاد الريعي¹.

- عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية

- عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي إضافة الى محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين².

المطلب الثاني: الديمقراطية التشاركية والأداء المحلي للجماعات الإقليمية

الوقوف عند واقع الارساء العملي لمعايير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، تم تسليط الضوء على قوانين الجماعات الإقليمية السارية المفعول ومدى اهتمام المشرّع الجزائري بدمقرطة أساليب التسيير المحلي، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنّ السعي الدؤوب من طرف السلطات العامة في الدولة في تعميم وترسيخ آليات الديمقراطية التشاركية سواء على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي قد كرّسه دستور 2020 الذي وسع من خيارات وسبل التطبيق العملي

1 عامر هني، "قراءة في مخططات التنمية بالجزائر 1967-2014"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 04، المجلد 02، العدد 02، 2018، ص 223.

2 بوعامة نصر الدين وبوعامة علي، "استراتيجيات التنمية المحلية في ظلّ المحافظة على البيئة"، ورقة بحثية مقدّمة خلال الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، المركز الجامعي بالمدية، 03 و04 مارس 2008، ص 05.

للديمقراطية التشاركية كقاعدة ومرجعية جوهرية في إدارة الشؤون العامة وتحسين جودة الأداء الوظيفي للمرافق العامة، وهي نقاط عالجها الفرعين الموالين على النحو التالي:

الفرع الأول: مؤشرات الديمقراطية التشاركية ضمن قوانين الجماعات الإقليمية 10-11 / 07-12

حرصا على إحداث التوازن الجهوي بين الأقاليم في مستويات التنمية وضمان التوزيع العادل للموارد على مختلف الشرائح المجتمعية والخروج بخيارات سياسية تتماشى وتتواءم مع متطلبات الجماهير العامة عمدت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى إرساء دعائم الديمقراطية في تسيير الشؤون العامة أو الشؤون المحلية فإسناد مهمة إدارة الأقاليم المحلية لمنتخبين المحليين دليل قاطع على السعي الدؤوب للإشراك الفاعل للمواطن المحلي في تسيير شؤونهم، وفي هذا السياق ستتم محاولة البحث في طبيعة المعالجة القانونية التي منحتها للديمقراطية التشاركية.

بداية بقانون البلدية 10-11 فقد عالج في العديد من نصوصه أسس الديمقراطية التشاركية من خلال التأكيد على أنّ البلدية في الجزائر القاعدة الأساسية لنظام اللامركزية الإدارية والجماعة الإقليمية القاعدية للدولة ومكان لممارسة المواطنة وتشكّل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية¹، وهو الأمر الذي يدلّ على أنّ المشرّع الجزائري من خلال ذلك فتح المجال أمام المواطنين للمبادرة المحلية في طرح مقترحات السياسات المحلية تفعيلاً لأسلوب الحوار والتشاور (مجال صنع القرار واسع) في إدارة الشأن المحلي وهما وتحديد أولويات التنمية المحلية².

في نفس السياق دائما تكريسا لمسار ديمقراطية أساليب التسيير المحلي ورد الباب الثالث من قانون البلدية بعنوان "مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية" انطلاقا من كون البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري³، فضلا عن إمكانية اطلاع كل شخص على مستخرجات

1 القانون رقم 10-11، مرجع سبق ذكره، المادة {01}، {02}، ص 07.

2 عمار عباس، "الديمقراطية التشاركية آلية للحفاظ على البيئة وتحسين الإطار المعيشي للمواطن"، ورقة بحثية مقدمة خلال الملتقى الوطني حول تأثير نظام الرخص العمرانية على البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 15-16 ماي 2016، ص 17.

3 القانون رقم 10-11، مرجع سبق ذكره، المادة {11}، ص 08.

مداولات المجلس الشعبي البلدي، كما خول القانون المجلس الشعبي البلدي إمكانية اتخاذ كل التدابير اللازمة لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشاراتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية¹، وفي ذلك تعزيز لمعيار الشفافية والمساءلة كركائز الديمقراطية التشاركية.

قانون الولاية رقم 07-12 قد أكد على الممارسة الديمقراطية التشاركية أين جعل من المجلس الشعبي الولائي الإطار المناسب لتجسيد المشاركة الشعبية في تسيير الشأن المحلي هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد أكد القانون الولائي رقم 12-07 على اعتماد أسلوب الانتخاب في تشكيل المجلس الولائي كهيئة مداولة في الولاية وفي ذلك إرساء للشفافية والنزاهة في اختيار المنتخبين باعتبارها آليات الحوكمة².

أما فيما يخص معيار المشاركة الشعبية فقد أكد القانون الولائي رقم 12-07 في العديد من نصوصه ذلك باعتبارها الركيزة الجوهرية لنمط الديمقراطية التشاركية، كما حث على ضرورة اعلام الجمهور بجدول أعمال دورات المجلس الشعبي الولائي³.

البحث عن مؤشرات الديمقراطية التشاركية ضمن قوانين الجماعات الإقليمية يستدعي الإشارة الى نقلة نوعية في مسار بناء النهج الديمقراطي والمتمثلة في دستور 2020 ومدى اهتمام المؤسس الدستوري بتكريس مبادئ الديمقراطية التشاركية، فالحديث عن الديمقراطية التشاركية يثير العديد من المعايير التي يمكن أن تتجسد من خلالها من مشاركة سياسية فاعلة، انتخابات نزيهة تتسم بالشفافية، وجود مؤسسات مشاركة سياسية كفؤة لها القدرة على التعبئة، فالديمقراطية التشاركية كمفهوم وعملية تقيد ترقية المواطن ومنحه القيمة الفعلية الذاتية التشاركية في اتخاذ القرار، فماذا عن دستور 2020 ومدى تأكيده على نمط الديمقراطية التشاركية كمدخل بديل يكون المنطلق الأساس للقيام بإصلاحات جوهرية وجذرية راديكالية.

1 المرجع نفسه، المادة {11}، {14}، ص 08.

2 القانون رقم 07-12، المؤرخ في 21 فيفري 2012، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12، 29 فيفري 2012، المادة {12}.

3 المرجع نفسه، المادة {18}.

باستقراء نصوص دستور 2020 يلاحظ أنّ المشرّع الجزائري سعى من خلاله الى وضع الأسس القانونية الكفيلة بالترسيخ العملي لمؤشرات الديمقراطية التشاركية وذلك من خلال توسيع حرية الإعلام وتعزيز حرية الرأي والتعبير دفعا للمشاركة الشعبية الفاعلة في بلورة مقترحات السياسات العامة والتعبير عن انشغالات الجماهير العامة من خلال وسائل الإعلام الحرة والمحايدة والنزيهة، حيث نصّ على أنّ كل مواطن يتمتّع بالحقّ في الوصول إلى المعلومات والوثائق والإحصائيات والحصول عليها وتداولها¹.

أكّد المؤسس الدستوري من خلال نصوص دستور 2020 على مبدأ المشاركة باعتبارها الوعاء والإطار الذي يوطر العملية السياسية حيث حتّ على إشراك المواطنين وفعاليات المجتمع المدني في تسيير الشؤون العامة أين ربط ذلك بدور الجمعيات باعتبارها دعامة هامة في تدبير الشأن العام، فضلا عن الدور الذي يمكن أن تؤديه النقابات في بعث الوعي السياسي والتنشئة السياسية انطلاقا من الإقرار بأنّ الحق النقابي مضمون ويمارس بكل حرية في إطار القانون².

استنادا على ما ورد يتبيّن أنّ الدولة طالما عملت جاهدة على إرساء قواعد الديمقراطية التشاركية على المستوى المحليّ تمكينا للمشاركة الفاعلة للمواطن المحليّ في إدارة التنمية المحلية بما يضيف الى تعزيز الثقة بين المحكومين والمنتخبين المحليين التي طالما جسّدت الحلقة المفقودة في المجتمع المحليّ، إلا أنّ هذه الجهود لا زالت تعترضها العديد من العقبات التي تحتاج للمعالجة، وفيما يلي إشارة مقتضبة لأهمّ التحديات:

- سلطات الجماعات الإقليمية غير محدّدة على نحو تام ممّا أدى الى غياب الحكم المحلي³.

- افتقار المجتمع المدني للبعد التمثيلي، فالديمقراطية التشاركية قوامها المجتمع المدني باعتباره الجسر الرابط بين المواطن المحليّ والمنتخبين المحليين،

¹دستور 2020، المؤرخ في ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، 30 ديسمبر 2020، المادة {54}، {55}.

²المرجع نفسه، المادة {53}، {69}.

³مسعود شيهوب، "اختصاص الهيئات التنفيذية للجماعات المحلية"، مجلة الفكر البرلماني، العدد 02، 2003، ص 24.

فهو الأداة التمكينية للمشاركة الشعبية في ممارسة السلطة وتوفير الآليات اللازمة لذلك.

- طبيعة القضايا التي تطرح على المواطنين للمناقشة والحوار تدور حول حسن تسيير المرافق العامة والمجموعات المحلية بما يجعل المشاركة تقتصر للبعد السياسي ومحصورة في الجانب التسييري للشؤون العامة والاهتمامات الثانوية¹.

- تراجع مستوى الثقافة السياسية لدى المواطن المحلي نتيجة تنامي مستوى الوعي السياسي، إذ قد يصل الأمر إلى حدّ العزوف السياسي ما يؤثر بطبيعة الحال على نوعية البرامج التنموية جراء إتاحة الفرصة لسيطرة المعايير القبلية والعشائرية على عملية اختيار المنتخبين المحليين المنوط بهم إدارة الشؤون المحلية لمنطقة معينة.

- قلة انفتاح الإدارة المحلية على المواطن والاستماع لانشغالاته وتطلعاته سواء فيما يتعلق بأيام الاستقبال المحدودة أو سجل الانشغالات غير المفعّل بالإدارة وهو ما يضيف في نهاية المطاف الى نقص التوافق فيما يرتبط بمشاركة الأطراف المجتمعية في خدمة الصالح العام، فالتنمية المحلية المستدامة تتطلب أجهزة إدارة محلية تنسجم بالشفافية والمشاركة المجتمعية والالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة².

- الاعتماد على الإعانات المقدمة من طرف الدولة وكذا الصندوق المشترك للجماعات الإقليمية **Fcci** أثر على القرارات المحلية من حيث مدى استقلاليتها في ممارسة اختصاصاتها.

- سوء تسيير الموارد البشرية على مستوى إدارات الجماعات الإقليمية، إذ معلوم أنّ الجهاز الإداري يستمد توازنه من كفاءة الموارد البشرية فالأداء الوظيفي للإدارة المحلية هو محصلة الأداء الوظيفي للمرؤوسين الإداريين.

- تذبذب مستوى التنمية الاقتصادية نتيجة لضعف معدلات الاستثمار المحلي التي تواجهها العديد من العراقل على رأسها مشكلة العقار، وعدم استهداف الاستثمارات ان وجدت لبعد هام من أبعاد التنمية المحلية والمتمثل في الزراعة التي

1 الأمين شريط، "الديمقراطية التشاركية الأسس والآفاق، مجلة الوسيط، العدد 06، 2008، ص 51.

2 عبد الهادي مسعودي وبلقاسم بوفاتح، "دور الحوكمة في تطوير إدارة الجماعات المحلية دراسة تحليلية"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019، ص

ترتبط كل الارتباط بالأمن الغذائي الذي أصبح هاجسا يورق العديد من الدول خصوصا في ظلّ التحولات التي تشهدها المنظومة الدولية.

الفرع الثاني: آليات تكريس أسس الديمقراطية التشاركية كدعامة للتنمية المحلية

تشير الديمقراطية التشاركية الى ذلك البعد الهام من أبعاد التنمية المحلية فهي ذلك النمط الذي يضع المواطنين في مركز تسيير الشؤون العمومية وتسيير الديمقراطية التشاركية الى جميع الآليات والإجراءات التي تسمح بزيادة مشاركة المواطنين وتعزيز نمط العمل الجماعي في الحياة السياسية وزيادة دورهم في عملية صنع القرار¹، ففيما تكمن الوسائل والسبل الكفيلة بالترسيخ الفعلي والعملي لمؤشراتها كدعامة وقاعدة وركيزة لإدارة التنمية المحلية؟

- الاهتمام بمفهوم ومبادئ الحوكمة وتعزيز متطلبات المساءلة باشتراك المواطن والهيئات المجتمعية في عملية الرقابة والعمل على مكافحة أوج الفساد من خلال العمل على تطبيق القوانين والنزاهة والتسيير الجيد².

- زيادة فاعلية أجهزة الإدارة المحلية فيما يخصّ الانضباط والشفافية وتبسيط الإجراءات وتنظيمها والانفتاح أكثر على المواطن باعتباره شريك اجتماعي³.

- توطيد علاقة المواطن المحلي بالمنتخبين المحليين عبر ضمان الحق في تحصيل البيانات قصد تحسين دوره في عملية بلورة السياسات المحلية وتفعيل أسلوب الحوار القائم على التعايش لا التضاد بين المواطن المحلي والهيئات المحلية.

- تثمين المكتسبات الدستورية والتشريعية التي هندست محطات التحول نحو الديمقراطية التشاركية بالجزائر والتي ساهمت بصورة فعلية في وضع الأرضية اللازمة لتجسيد الديمقراطية التشاركية بمعناها الحقيقي⁴.

¹بختي بوبكر، "تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص 70.

²عبد الهادي مسعودي ويلقاسم بوفاتح، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³المرجع نفسه والصفحة نفسها.

⁴ليلي لعجال، "الديمقراطية التشاركية كمقاربة لتفعيل دور الجماعات الإقليمية في تدبير الشأن البيئي العمومي بالجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص 178.

- تفعيل الاستشارة العمومية من خلال الاستعانة بالخبراء وذوي التجربة ممن كانوا مهيكليين في شكل جمعيات وممثلين للمجتمع المدني¹، وهو ما كرسه القانون البلدي رقم 10-11 من خلال البحث على إمكانية استعانة رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكا خبير أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم².

- لا بدّ من إعادة النظر في قوانين الجماعات الإقليمية بصيغة تضيف الى وجود قواعد قانونية تلزم الإدارة المحلية بضرورة اشراك المواطن والتقيّد بمخرجات القوانين الصادرة عن الشراكة خاصة فيما تعلق بالاستشارة العمومية³.

- وجود مؤسسات مشاركة سياسية فاعلة قادرة على تأطير العمل الساسي وتقديم منتخبين محلّيين ذوي كفاءة وقدرة على تقديم برامج تنموية إصلاحية نابعة من صميم البيئة المجتمعية.

- الديمقراطية التشاركية قوامها المشاركة المجتمعية وهو وما يتطلب وجود مجتمع مدني مهيكّل بشكل صحيح يجسّد معنى المسؤولية ويعطي دفعا لروح المواطنة والمبادرة وتقاسم المسؤولية.

الخاتمة:

بالاعتماد على ما ورد في متن الورقة البحثية اتّضحت النتائج التالية:

- الديمقراطية التشاركية أساس الحوكمة التي تضمن إمكانية نفوذ المواطن المحلي للمعلومات المتعلقة بالسياسات المحلية وكذا المشاركة الفاعلة في عملية اتخاذ القرارات المحلية.

- الديمقراطية التشاركية دعامة لتقوية روح المواطنة من خلال تنشيط المواطن المحلي للمساهمة البناءة في بلورة مقترحات السياسة المحلية ومن ثم إدارة الشأن المحلي

1الهادي دوش، "آليات تطبيق الديمقراطية التشاركية في تسيير المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 01، 2021، ص 233.

2لقانون رقم 10-11، مرجع سبق ذكره، المادة {13}.

3الهادي دوش، مرجع سبق ذكره، ص 239.

تكون بصيغة تضمن اشباع الحاجات العامة بأقلّ تكلفة وأفضل جودة وأسرع وسيلة ممكنة.

-الديمقراطية التشاركية لا يتوقف تكريسها عمليا على الأطر القانونية بل دعمها من خلال اعتماد ثقافة حوار وإجراءات الاتصال الفاعلة بين الحاكم والمحكوم.

التوصيات

جعل الديمقراطية التشاركية آلية لتحقيق التنمية المحليّة يتطلب:

-وجود نظام لا مركزي يعزز من قدرات الجماعات الإقليمية بما يعطيها إمكانية الدفع الذاتي للتنمية المحليّة.

-الاهتمام بالبناء المؤسسي وترسيخ مبدأ الثقة بين الفواعل المحليّة مع تعزيز حالة الديمقراطية والحريات بهدف تمكين المجتمع المحليّ وتطوير مقدراته.

-إشراك المواطنين المحليين في عملية بلورة مقترحات السياسات المحليّة.

-بلورة مشاريع تنمية سليمة بيئيا أي أقلّ ضررا بالبيئة مراعية لمبدأ المناصفة بين الأجيال.

-طرح منتج اقتصادي له القدرة على جلب استثمارات تشكّل مددا للموارد المالية لأجل إعادة الأقاليم ذاتيا.

-بلورة سياسات تنمية تتصف بالإنصاف والعدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للقيم والموارد المحليّة على السكّان المحليين.

قائمة المراجع

أولا: المصادر

الدساتير

1-دستور 2020، المؤرخ في ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، 30 ديسمبر 2020.

القوانين

1-القانون رقم 90-29، المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية، العدد 52، 02 ديسمبر 1990.

2-القانون رقم 11-10، المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، 03 يوليو 2011.

3- القانون رقم 07-12، المؤرخ في 21 فيفري 2012، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12، 29 فيفري 2012.

ثانيا: الكتب

1- ابن منظور، معجم لسان العرب، المجلد 03، بيروت: دار العرب، د.ت.ن.
2- بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية؛ عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015.

3- جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

4- رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، القاهرة: المكتبة الجامعية، 2002.

5- عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001.

6- محمد العجاتي وآخرون، من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، ترجمة نوران أحمد، القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، 2011.

7- محمد شفيق، التنمية الاجتماعية دراسة في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، الإسكندرية: المكتبة الجامعية الحديث، 1993.

ثالثا: المقالات

1- الأمين شريط، "الديمقراطية التشاركية الأسس والآفاق"، مجلة الوسيط، الجزائر، العدد 06، 2008.

2- الأمين شريط، "الديمقراطية التشاركية الأسس والآفاق"، مجلة الوسيط، العدد 06، 2008.

3- بختي بوبكر، "تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 05، العدد 01، 2020.

4- بهلول سمية، قارس بوبكر، "دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 05، العدد 02، 2019.

5- دراجي عيسى ومركان محمد البشير، "اسهامات الحكومة من خلال المجالس الوطنية لدعم التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع القرن الواحد والعشرين"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، 2020.

- 6- عادل أنزارن وانتصار عربوات، "دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 03، العدد 02، 2018.
- 7- عامر هني، "قراءة في مخططات التنمية بالجزائر 1967-2014"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 04، المجلد 02، العدد 02، 2018.
- 8- عبد الهادي مسعودي وبلقاسم بوفاتح، "دور الحوكمة في تطوير وإدارة الجماعات المحلية دراسة تحليلية"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2019.
- 9- فضيل إبراهيم مزاري، "إشكالية التنمية المحلية في الجزائر قراءة للتحديات والمتطلبات"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 05، العدد 01، جوان 2018.
- 10- قديد ياقوت وآخرون، "المخططات البلدية للتنمية ودورها في التنمية المحلية"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 03، 2015.
- 11- ليلي لعجال، "الديمقراطية التشاركية كمقاربة لتفعيل دور الجماعات الإقليمية في تدبير الشأن البيئي العمومي بالجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 05، العدد 01، 2020.
- 12- محمد سمير عياد، "الديمقراطية التشاركية ومنطق حقوق الإنسان"، مجلة أكاديميا، العدد 02، 2014.
- 12- مسعود شيهوب، "اختصاص الهيئات التنفيذية للجماعات المحلية"، مجلة الفكر البرلماني، العدد 02، 2003.
- 13- نادية درقام، "الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بالتنمية المحلية"، مجلة أبعاد، مختبر الأبعاد القيمة للمتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2019.
- 14- نبيل بوفليج، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013.
- 15- نور الدين حاروش ورفيقة حروش، "التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، 2021.

- 16-الهادي دوش، "آليات تطبيق الديمقراطية التشاركية في تسيير المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 01، 2021.
- 17-وردة حدوش وسامي بسة، "ماهية مناطق الظلّ وقراءة وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظلّ"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 01، 2021.

رابعاً: الملتقيات

- 1-بوعمامة نصر الدين وبوعمامة علي، "استراتيجيات التنمية المحلية في ظلّ المحافظة على البيئة"، ورقة بحثية مقدّمة خلال الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، المركز الجامعي بالمدينة، 03 و04 مارس 2008.
- 2-عمار عباس، "الديمقراطية التشاركية آلية للحفاظ على البيئة وتحسين الإطار المعيشي للمواطن"، ورقة بحثية مقدمة خلال الملتقى الوطني حول تأثير نظام الرخص العمرانية على البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 15-16 ماي 2016.

خامساً: الأطروحات

- 1-سليمة غزلان، "علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري"، أطروحة دكتوراه، تخصص القانون العام، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 3، 2010.